

Distr.
GENERAL

S/1996/65*
30 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٢٧ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ١٠٢٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أن يبقيه بانتظام على علم بأي تطورات تطرأ على أرض الواقع وبالظروف الأخرى التي تمس ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن يقدم تقريراً بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن جميع نواحي قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في ضوء التطورات التي تحدث في المنطقة، ليستعرضه المجلس. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - وفي تقريره المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ المقدم إلى مجلس الأمن (S/24923)، كنت قد أوصيت بتوسيع ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وقوامها لإقامة وجود، في المقام الأول، على حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أشرت إلى أن ولاية القوة ستكون وقائية بالدرجة الأولى لرصد أي تطورات في المناطق الحدودية من شأنها أن تقوض الثقة وتزعزع الاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتهدد إقليمها، وتقديم تقرير عنها. وفي القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وافق المجلس على تقريرتي وأذن لي بإقامة وجود لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد وصفت ولاية البعثة وأنشطتها وكذلك الجوانب الرئيسية للبيئة السياسية والعسكرية لعملياتها وصفاً كاملاً في عدة تقارير قدمت إلى مجلس الأمن منذئذ (S/26470 و Add.1 و S/1994/291 و Add.1، S/1994/300 و Add.1، S/1994/333 و Add.1، S/1994/555، S/1994/1067 و Add.1، S/1995/222 و Corr.1، و S/1995/987).

ثانياً - دور قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي وهيكلها الحاليان

٣ - أنشئت قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي بوصفها كيانه عاملاً متميزاً في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بناءً على قرار مجلس الأمن ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. غير أنه نظراً لطبيعة المشاكل المترابطة في يوغوسلافيا السابقة، ولزيادة التنسيق، مع تفادي الانفاق على إنشاء هيكل مماثلة للهيكل القائمة، وضعت القيادة والمراقبة العامتين لوجود الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

مقر قوة الأمم المتحدة للسلام ومارسهما ممثلي الخاص، السيد ياسوشي أكاشي ثم من بعده السيد كوفي أنان، وقائد قوة مسرح العمليات، الفريق برنارد جانفيي من فرنسا. ويرأس بعثة قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة رئيس بعثة مدني، هو السيد هنريك ج. سوكالسكي (بولندا). وقائدها العسكري هو العميد جوها إنغستروم (فنلندا). ويعملان معا على التسيير اليومي الفعال للعملية.

٤ - ويتكون عنصر القوات العسكرية لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي من كتيبتين آليتين للمشاة هما: الكتيبة المختلطة لبلدان الشمال الأوروبي وفرقة العمل التابعة لجيش الولايات المتحدة المعززة بفصيلة هندسية للآليات الثقيلة من اندونيسيا. ومجموع قوام العنصر العسكري ١ ٠٠٠ فرد. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ٣٥ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين تحت السيطرة التنفيذية للقائد و ٢٦ من مراقبي الشرطة المدنية للأمم المتحدة تحت سلطة رئيس البعثة. ويبلغ القوام المأذون به للعنصر المدني ١٦٨ فردا. وجيء بالأفراد المدنيين والعسكريين من ٤٢ دولة.

٥ - وإلى جانب مهامه الرئيسية المتمثلة في رصد الحالة على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا وتقديم تقرير عنها، يتعاون العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي مع عدد من الوكالات المدنية ويقدم خدمات مخصصة للمجتمع المحلي، فضلا عن تقديم المساعدة الانسانية للسكان المحليين. وتشغل قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي ٢٤ مركزا دائما للمراقبة على مسافة تمتد ٤٢٠ كيلومترا على الجانب المقدوني من الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا. كما تشغل ٣٣ مركزا مؤقتا للمراقبة. وتجري يوميا ما يقارب ٤٠ دورية على الحدود وداخل الجماعات المحلية. ويكمل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون عمل الكتيبتين.

٦ - واتسع دور عنصر الشؤون السياسية لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي نتيجة للطابع المتنوع لولاية البعثة وتزايد أهميتها عملا بالفقرة ١٢ من القرار ٩٠٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. فما فتئت ترصد بفعالية التطورات في البلد، بما فيها مناطق النزاع المحتملة، بغية تشجيع المصالحة بين شتى الطوائف السياسية والعرقية. وقد عزز وجود مراقبي الشرطة المدنية إلى حد كبير قدرة قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على الاتصال بالسلطات والمؤسسات المدنية المحلية، وخاصة الشرطة. كما تضطلع الشرطة المدنية بدور لا غنى عنه في الرصد المنتظم للمناطق التي تقطنها الأقليات العرقية. وتعمل وحدة الصحافة والإعلام التابعة للبعثة بنشاط على زيادة وعي الجمهور بالدور الفريد الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي بوصفها أول عملية من نوعها للوزع الوقائي تقوم بها الأمم المتحدة.

٧ - وتتعاون قوة الوزع الوقائي لزيادة فعاليتها والاضطلاع بولايتها، مع شتى المنظمات الاقليمية. وفي ١٩٩٢، رحب مجلس الأمن بوجود بعثة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك في البلد (انظر القرار ٧٩٥ (١٩٩٢)). وحثت في قرارات لاحقة، بما فيها القرار ١٠٢٧ (١٩٩٥) قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على أن تواصل تعاونها مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأقامت بعثتا قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعاوناً وثيقاً، استناداً إلى مبادئ التنسيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك الصادرة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وتعتقد على جميع المستويات اجتماعات متكررة ومنظمة لتبادل الآراء وتفادي التداخل غير الضروري.

٨ - وتعمل البعثة، منذ انشائها بشكل وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ويشمل هذا التعاون بصفة رئيسية مجالين هما: المسائل الانسانية وتشجيع الحوار بشأن مسائل حقوق الإنسان بين الطوائف العرقية والأقليات القومية. كما تعمل قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي والفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة جاهدتين على توفير إطار قيم لصنع السلام وبناء السلام والأنشطة الإنسانية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويتصل مجال آخر من مجالات التعاون بالحقوق العرقية وحقوق الأقليات. وفي هذا الصدد، تتعاون قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي والفريق العامل المعني بالطوائف والأقليات العرقية والقومية التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لتشجيع إدخال تحسينات تشريعية وعملية لفائدة القومية الألبانية وغيرها من القوميات. وانصبت سلسلة من الاجتماعات على وضع تشريعات جديدة في مجالات التعليم والحكم الذاتي المحلي أسفرت بالفعل عن اعتماد بعض التشريعات في هذه المجالات. ونوقشت أيضاً مسائل اللغات والمسائل المتعلقة بالجنسية وإبراز الرموز القومية. وفي فترة قريبة جداً، تم التطرق لمسائل تتعلق بوسائل الإعلام. وعمل الفريق العامل التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة اتفاقاً بين حكومتي الدانمرك وسويسرا من جهة و"هيئة الاذاعة والتلفزيون المقدونية" من جهة أخرى، ينص على تسليم معدات تلفزيونية لمضاعفة فترة البث التلفزيوني باللغة الألبانية ثلاث مرات، والزيادة في فترة البث بلغات القوميات الأخرى زيادة كبيرة.

ثالثاً - التطورات الأخيرة

٩ - يشكل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك في دايتون، أوهايو، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/999، المرفق)، والتوقيع على اتفاق السلام في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1021، المرفق)، معلمتين بارزتين في السعي إلى إرساء السلام في يوغوسلافيا السابقة. كذلك فإن الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/951، المرفق)، قد بعث أملاً جديداً في أن يتحقق إعادة إدماج المنطقة في كرواتيا بطريقة سلمية.

١٠ - ولهذين الاتفاقين أثر كبير على دور الأمم المتحدة ووجودها في يوغوسلافيا السابقة. وبمقتضى القرار ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أذن مجلس الأمن بالإجماع بإنشاء قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لتنفيذ الجوانب العسكرية من "اتفاق السلام". وجرى نقل السلطة العسكرية على العمليات في البوسنة والهرسك من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبانتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا "أنكرو"،

يجري سحب تلك البعثة أو نقلها إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦). المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وستحكم المنطقة إدارة انتقالية وقوة دولية انتقالية خلال فترة انتقالية وستضطلع بالمهام المنصوص عليها في "الاتفاق الأساسي". ولهذين الحدثين آثار عملية على أداء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لعملها.

١١ - وقد أشرت في تقريرتي المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والمقدم إلى مجلس الأمن (S/1995/987)، إلى ضرورة الرجوع إلى المجلس، بأسرع ما يمكن، بشأن إنشاء قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على أساس مستقل تماما. وفي تقريرتي المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1031)، أعربت عن اعتقادي بأن الوقت قد حان لإغلاق مقر قيادة قوة الأمم المتحدة للسلام في زغرب وجعل عمليات الأمم المتحدة الثلاث في يوغوسلافيا السابقة مستقلة تماما إحداها عن الأخرى. وبموجب القرار ١٠٢٧ (١٩٩٥)، مدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي لفترة ستة أشهر تنتهي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، دون أن يبت فيما إذا كانت البعثة ستصبح مستقلة. ونظرا للتطورات في البوسنة والهرسك وإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية بوصفها بعثة مستقلة، فإن الوقت قد حان لإعادة تقييم مركز قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي.

١٢ - وعلاوة على ذلك، فإن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ما فتئت تعرب بقوة عن تفضيلها لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي لفترة أطول على أساس أن الأسباب التي أدت إلى إنشاء البعثة لا تزال قائمة. وترى الحكومة أن مجرد التلميح إلى إمكانية الإنهاء المبكر للبعثة قد يفسر بكونه علامة على فتور عزم المجتمع الدولي على تعزيز الاستقرار في تلك المنطقة. وإضافة إلى ذلك، أعربت الحكومة عن رغبتها في أن تستمر البعثة إلى أن تتحقق ثلاثة شروط وهي الاعتراف المتبادل وتطبيع العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبدء في مفاوضات بشأن رسم الحدود بين الدولتين؛ والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام في جمهورية البوسنة والهرسك بما فيه تدابير الحد من الأسلحة وبناء الثقة؛ وبلوغ قدرة دفاعية محلية وطنية كافية.

١٣ - وكان استئناف الرئيس كيرو غليغوروف لواجباته الرسمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عقب محاولة الاعتداء على حياته في تشرين الأول/أكتوبر الماضي تطورا حظي بالترحيب على الصعيدين الوطني والدولي. واعتبرت عودته لتولي مهام منصبه مبشرة بتحقيق الاستمرار والاستقرار السياسيين على حد سواء. ومن المعتقد على نطاق واسع أن عودة الرئيس غليغوروف إلى الحياة السياسية ستساعد أيضا في تخفيف حدة التوتر وتبديد الشكوك التي زادت عقب محاولة الاغتيال.

١٤ - وبالرغم من إحراز تقدم كبير في كثير من مجالات الحياة المحلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن الصعوبات الداخلية والأخطار التي تهدد الاستقرار مستمرة. ولا تزال الساحة السياسية منقسمة على أسس ايديولوجية وإثنية. والتعصب السياسي عنيف وهو عميق الجذور بوجه خاص

بين أحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان والائتلاف الحاكم، من ناحية، وبين الطائفة ذات الأصل الألباني، والائتلاف الحكومي والأطراف ذات الأصل المقدوني، من ناحية أخرى. ويزيد عدم وجود معارضة برلمانية فعالة من النزاع السياسي، شأنه في ذلك شأن الافتقار إلى إجراء حوار قابل للاستمرار بشأن مستقبل البلد فيما بين مختلف القوى السياسية.

١٥ - ووجود شبكة معقدة من المشاكل الإثنية، ولا سيما بين من هم من أصل مقدوني ومن هم من أصل ألباني، يسهم بقدر كبير في وجود حالة من عدم التيقن السياسي والتوتر الاجتماعي. كما أن مطالب وأماني الفئات الإثنية الأخرى، بما في ذلك الروما والصرب والأتراك والفلان، تشكل مصدر قلق. وبتخاذ خطوات تدريجية نحو الوفاق، ترى الحكومة أن المطالب الرئيسية للطائفة ذات الأصل الألباني (أي التمتع بمركز بوصفها أمة تأسيسية؛ ومباشرة التعليم على المستوى الجامعي باللغة الألبانية، بما في ذلك إنشاء جامعة خاصة في تيتوفو؛ والتمثيل المتناسب في جميع مؤسسات الحياة العامة؛ والاعتراف باللغة الألبانية كلغة رسمية ثانية) لا يمكن تلبيةها على الفور لأسباب دستورية أو بسبب الحاجة إلى وقت لتصحيح الوضع. بيد أن انضمام الجمهورية إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أحيى الأمل في توصل الأطراف المعنية إلى تفاهم متبادل بهدف إقامة مجتمع تعددي مستقر.

١٦ - وبالرغم من بذل جهد كبير من جانب الحكومة وتحقيق بعض المنجزات البارزة، لا تزال الحالة الاقتصادية للبلد غير مستقرة. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن تكاليف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتكاليف الحصار الاقتصادي من الجنوب بلغت حوالي ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وقد توقف الانتاج في كثير من المؤسسات في حين انخفض بصورة كبيرة في مؤسسات أخرى. وهبط الانتاج الصناعي بحوالي ٥٠ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية ولا يزال ينخفض. وتعرض ما يقرب من نصف القوى العاملة لعناء البطالة.

١٧ - وبالرغم من القرارات المتعددة المعتمدة من الجمعية العامة، بما في ذلك القراران ٢١٠/٤٢٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢١/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والقرارات المعتمدة من مجلس الأمن [القراران ٨٢٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ و ٨٤٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه (١٩٩٣)]، استجاب عدد قليل من الدول الأعضاء للنداءات الموجهة لتقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية لتخفيف حدة الآثار السيئة الواقعة على اقتصاد الدول المتضررة بالامتنال للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

١٨ - وقد تمثل أهم حدث آخر في العلاقات الخارجية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في توقيع الاتفاق المؤقت مع اليونان في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/794، المرفق). ففي الأشهر القليلة الماضية، قدم الاتفاق دليلاً جديداً على أهميته البالغة وفعاليته في إقامة علاقات مثمرة بين البلدين. وقد مهد الاتفاق المؤقت الطريق لانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى عدد من المنظمات

الأوروبية الأمر الذي ينبغي أن يحسن، بمرور الوقت، آفاق الاستقرار الداخلي. وممثلي الخاص، السيد سايروس فانس، مشترك مرة أخرى بنشاط بالنيابة عني في مفاوضات مستمرة لحل الخلافات المتبقية بين الدولتين، على النحو المحدد بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ والمنصوص عليه في المادة ٥ من الاتفاق المؤقت.

١٩ - وبدرجات متفاوتة من المعاملة بالمثل، ما برحت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تحاول تطبيع العلاقات مع جميع جيرانها. ولا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية البلد المجاور الوحيد الذي لم يعترف بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ولم يقيم بعد علاقات دبلوماسية معها. وعقب التطورات الأخيرة في المنطقة، فإن الأمل معقود على أن تقوم جميع دول المنطقة، سعياً لتحقيق التطبيع الكامل لعلاقاتها، بالاعتراف قريباً بعضها ببعض بوصفها شركاء متساويين ومستقلين وذوي سيادة.

رابعاً - ملاحظات

٢٠ - كان لنشر قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية دور له أهميته في منع امتداد النزاع الذي نشب في يوغوسلافيا السابقة الى تلك الجمهورية. وقد أسهم ذلك في التخفيف من القلق البالغ الذي شعر به ذلك البلد إزاء التهديدات الخارجية لأمنه، وكان جزئياً بمثابة بديل لقدرته الضئيلة على الردع. وإنني أشاطر الرأي القائل بأن مواصلة بعثة قوة الوزع الوقائي يعتبر مساهمة هامة في صون السلام والاستقرار في المنطقة، وعليه فإنني أود أن أوصي المجلس، ليس بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي فحسب، بل بجعلها بعثة مستقلة، تقدم تقاريرها مباشرة الى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي حالة موافقة المجلس على هذه التوصية، اقترح التنفيذ اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ لأسباب إدارية.

٢١ - وستواجه قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، بوصفها "عملية مستقلة"، مهمة ذات شقين تتمثل في مواصلة برامجها الجارية والقيام في الوقت نفسه بإعادة تشكيل هيكلها من أجل الاضطلاع بعملية قائمة بذاتها. وفي سياق الخطط التي سأقترحها فيما يتعلق بهيكلها المستقل، ستقوم توصياتي على أساس الافتراض بأنه بالرغم من المركز الجديد للعملية، فإنها ستكون لها أساساً، نفس الولاية، ونفس القوام وتكوين القوات. وسيولى اهتمام شديد لمدى استصواب الاحتفاظ بوفورات الحجم من خلال إضفاء الطابع المركزي على الجهود، والتشغيل الآلي للمكاتب واللجوء الى الخدمات التعاقدية لتحديد مستويات ملاك الموظفين. وفي الوقت نفسه، ستعمل قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على نقل معدات المكاتب وغيرها من الموجودات من مقر قوات الأمم المتحدة للسلام، بغرض تخفيض النفقات الرأسمالية للبعثة الى أدنى حد.

٢٢ - وفيما يتعلق بالبرامج الجارية، ستحظى العمليات الهندسية بأولوية رئيسية، وهي تشمل العناصر المتعلقة بالبناء وصيانة الطرق. وهناك، في الوقت الراهن، دعم هندسي كبير للقوة، بشكل مؤقت، من قبل جماعة تابعة لكتيبة هندسية اندونيسية، وهي من كتائب مقر قوة الأمم المتحدة للحماية، ومن المقرر لها

أن تبرح منطقة البعثة في آذار/مارس ١٩٩٦. ومن المقترح بالتالي رصد اعتماد من أجل ترتيبات دائمة لأصول هندسية في مهمة قوة الوزع الوقائي، مما يتطلب زيادة في القوات المرخص به بحوالي ٥٠ فرداً. وستولى أولوية رئيسية أخرى للهيكل الأساسية للاتصالات التي تحتاج، نظراً لسوء حالة الخطوط الهاتفية المحلية ولإزدحامها، إلى تحسين من خلال إنشاء وصلات ساتلية، بما في ذلك خط ساتلي مباشر مع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. كما أن عدم كفاية الاتصالات بين المحطات الخارجية التابعة لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين ووحداتهم المتنقلة، يتطلب أيضاً تحسينات، ربما بواسطة محطة راديو عالية التردد أو محطات طرفية لشبكة إنمارسات. وسيطلب سحب الدعم المقدم من مقر قوة الأمم المتحدة للسلام إنشاء ورشة تصليح محلية صغيرة فيما يتعلق بالاتصالات. وفي حين أن الاحتياجات من إمكانات النقل الخاصة بالبعثة ستتغير في حدود ضيقة نتيجة لاستقلالها، فإن القدرة على صيانة المركبات في منطقة البعثة ستحتاج إلى تعزيز.

٢٣ - وستكون هناك أيضاً حاجة إلى تحسين قدرة التخطيط محلياً وكذلك تعزيز الخبرة في مجال الأجهزة والبرامج الحاسوبية، وقدرات إدارة النظم. وكذلك سيجري الترتيب، في إطار تخطيط الخدمات الإدارية، لتوفير مكاتب مستقلة فيما يتعلق بالمالية والشراء والموظفين وأمن الأمم المتحدة والخدمات العامة. وستكون وظائف التخزين والإمداد وإدارة الممتلكات ومراقبتها مركزية. وسيجري إنشاء وظائف للاستلام والضخ والتصرف في الممتلكات، غير الموجودة في البعثة في الوقت الحاضر. وإنني أعتزم العودة في وقت لاحق إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بمقترحات محددة بشأن الاحتياجات المالية والإدارية الناتجة عن التغيير المقترح في مركز قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية الدولية، خلال بعض البلدان والمؤسسات الدولية تلبية مناشدات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للحصول على تعويض عن المشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تطبيق الجزاءات. ويتعين على الدول الأعضاء، والبلدان المانحة والمؤسسات الدولية ألا تغيب عنها هذه المسألة الهامة وأن تدعم جهود هذا البلد للتغلب على آثار المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن.

٢٥ - وفي تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067 و Add.1)، أشرت إلى أن بعثة الأمم المتحدة للوزع الوقائي الأولى هذه "لا يمكن الحكم بفعاليتها مهماً إلا إذا انتهت بنجاح" وهناك مؤشرات قليلة لقياس النجاح الكامل فيما يتعلق بعملية من هذا النوع، ما لم يستمر السلام والاستقرار بعد انسحابها، وما لم تتبدد من الأفق التهديدات والتوترات، التي جرى احتواؤها حتى الآن أو ما لم يتم بناء أو توطيد القنوات والمؤسسات التي تعمل على نزع فتيلها. وقد كانت الغاية الأصلية من نشر قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي التصدي للآثار التي يمكن أن تترتب على حدوث نزاعات تبتلع المناطق الأخرى من يوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت الحاضر، على الرغم من توقف القتال وعدم وجود دلائل تذكر على تعرض هذه الجمهورية لأي تهديد مباشر أو فوري، فإن آثار التوترات القائمة لم تخف تماماً، كما لم تلاف خطر التفتت. ومن وجهة نظر جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تعتبر مواصلة

التزام المجتمع الدولي بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة في سبيل تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان مسألة حيوية. وفي الوقت نفسه، من المعترف به أنه من المنظور الطويل الأجل سيتمثل محك استمرار السلم والاستقرار في الداخل في قدرة كافة الفئات الاجتماعية والإثنية والسياسية في البلد على دفع عمليات فعالة لبناء مجتمع مدني قادر على حل المنازعات بالطرق القانونية والسلمية.

٢٦ - وفي هذا السياق، تدعو الحاجة الى إعادة تأكيد أن الانتشار الوقائي ليس مفهوما ساكنا. ولقد تجلت حقيقة ذلك على نحو خاص في حالة قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، التي تطورت على نحو تدريجي الى عملية وقائية وفقا للأسس المبينة في "خطة للسلم (A/47/277-S/24111) وملحقها (A/50/60-S/1995/1). وقد برهنت قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على أن الانتشار الوقائي يمكن أن ينجح حيث تكون هناك إرادة سياسية، وولاية وغاية واضحتان، بالإضافة الى الالتزام الضروري من جانب جميع الأطراف المعنية.

٢٧ - وأود أن أعرب عن امتناني العميق للبلدان المساهمة بقوات لمساهمتها الرائعة في نجاح بعثة قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي. كما أود أن أشيد برئيس البعثة، السيد هانريك سوكالسكي، وقائدها المعتزل العميد يوها انغستروم، وكذلك أفراد القوة المخلصين من مدنيين وعسكريين الذين خدموا بامتياز طوال السنوات الثلاث الماضية.

— — — — —